

ملف حول كتاب

"اقتلاع الجذور" للدكتور عمر الشهابي

تقديم

علي خليفه الكواري و الدكتور علي فهد الزميع

١- غلاف الكتاب ورابط الناشر

٢- الفهرس

٣- ملخص

٤- مقدمة بقلم: د.علي الكواري و د.علي الزميع

١ - غلاف الكتاب ورابط الناشر

http://www.caus.org.lb/Home/publication_popup.php?ID=4701&MediaID=1

(5 /
2012)

اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية



الكاتب | عمر
هشام
الشهابي
عدد الصفحات | 238
الطبعة الأولى | الطبعه
النوع | كتاب



صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب "اقتلاع الجذور- المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية" (للدكتور عمر هشام الشهابي).

تُعنى هذه الدراسة بنشوء وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتطورات هذه القضية على مدى العقد الأخير، وما لها من تداعيات خطيرة على المرتكزات الوطنية. وقد تجلّى هذا التفاقم في توجّهات وسياسات وتشريعات أربع دول منذ مطلع القرن الحالي؛ إذ توسعت البحرين وعمان وقطر والإمارات في بناء المساكن الفاخرة بهدف بيعها لغير المواطنين والوافدين للعمل، مقابل منح المشتري وأسرته إقامات دائمة خارج نظام تأشيرات العمل للوافدين؛ مما أدى إلى انتقال الخلل السكاني التقليدي المزمّن والمتصاعد إلى حالة من الخطورة، شكلت ضغوطاً، وقلقاً متزايداً على حقوق مواطني دول المنطقة، وحق شعوبها في أن تكون هي التيار الرئيسي في المجتمع، تصون لغتها، وتحافظ على هويتها العربية-الإسلامية، كما أدت هذه السياسة إلى تسميم العلاقة الإنسانية بين المواطنين والوافدين عموماً. ولم يقتصر دور هذه الدراسة على التحليل العلمي والمنهجي فحسب، بل عملت على وضع الحلول الآيلة، إلى تدارك مخاطر هذا التفاقم، عبر تقديم جملة اقتراحات، جذرية وتقنية وإدارية، كان من أبرزها: تقنين أعداد الوافدين؛ إعطاء الأولوية للوافدين العرب؛ تقليل الاعتمادية على القطاع النفطي، واعتباره مكملاً وموازياً لمتطلبات التنمية في المجتمع. فعسى أن تكون هذه الدراسة جرس إنذار ينبّه شعوب وحكومات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى الحفريات العميقة التي تجري تحت ما تبقى من بناء مجتمعاتهم العربية-الإسلامية.

يقع الكتاب في ٢٣٨ صفحة.
وثمنه ١٠ دولاراً أو ما يعادلها.

٢- المحتويات

ملخص تنفيذي:.....الدكتور عمر الشهابي

مقدمة: أوقفوا بيع العقارات مقابل منح الإقامة...الدكتور علي خليفه الكواري...والدكتور علي فهد الزميع

تمهيد

القسم الأول: تاريخ نشوء الخلل السكاني في دول مجلس التعاون

أولاً: مقدمة

ثانياً: اكتشاف النفط وبذور الدولة الربيعية ١٩٣١-١٩٧٣

١. اكتشاف النفط وحقبة النفوذ الغربي ١٩٣١-١٩٥٠

٢. تصدير النفط تجارياً وبذور الدولة الربيعية ١٩٥٠-١٩٧٣

ثالثاً: الطفرتان النفطية الأولى والثانية وانعكاساتهما على التركيبة السكانية ١٩٧٣-١٩٨٥

١. الدولة الربيعية والخلل السكاني

٢. أعداد لوافدين تتم وبشكل مطرد

٣. محصلة الخلل السكاني

رابعاً: تبعات الخلل السكاني تفرض نفسها ١٩٨٥ - ٢٠٠٠

١. جيل النيدو والاغتراب

٢. انعكاسات الخلل السكاني على الدولة

خامساً: الطفرة النفطية الثالثة - الخصخصة والمشاريع العقارية ٢٠٠٠-٢٠١٠

القسم الثاني: تفاقم الخلل السكاني: حمى المشاريع العقارية

أولاً: مقدمة

ثانياً: إرساء قوانين التملك الحر للأجانب

ثالثاً: ربط التملك بالإقامات طويلة المدى

رابعاً: المشاريع تتشكل على أرض الواقع

خامساً: سياسات وطاقات المنطقة تتجه إلى استقبال السكان الجدد

١. حجم وأهمية القطاع العقاري

٢. خطط ورؤى المنطقة تتمحور حول المشاريع العقارية

رؤية البحرين ٢٠٣٠

مخططالبحرينالهيكليعام ٢٠٣٠

٣. البنية التحتية والطاقات تتوجه لتفعيل الرؤى والخطط الجديدة

اللغة العربية إلى أين؟ نظرة على الخطط التربوية في قطر

سادساً: نظرة على خصائص المشترين النهائيين للعقار في المنطقة

سابعاً: تحليل بروز ظاهرة العقار الدولي على أرض الواقع: هل هي مؤامرة؟

١. الأطر القانونية والمؤسسية تشجع الاستثمار في العقار

٢. العقاري يلبى تطلعات الأطراف المتنفذة في المنطقة

التشابك بين متخذي القرار و كبار المستثمرين

الدور الأجنبي

٣. المشاريع العقارية وفرت حلاً لاستيعاب الوفرة في رأس المال

٤. خصائصا لمشاريع العقارية العملاقة

مجتمعات مغلقة و متحولة

القسم الثالث: آفاق المستقبل في ظل الخلل السكاني: جرس إنذار أخير

أولاً: الاتجاهات الواقعية للخلل السكاني في ضوء المعطيات الراهنة

١. احتجاجات ١٤ فبراير ٢٠١١ فيالبحرين.....

٢.توطين الخلل السكاني: سنغافورة وفيجي كأمثلة

٣.السيناريوهات المحتملة

ثانياً:ما العمل؟

١.الأزمة المالية العالمية

٢.نحو رؤية جديدة ومعالجة جذرية للخلل السكاني

الخطوات الإدارية

التنمية وإصلاح النظام الاقتصادي والسياسي هم الأساس

الملاحق

(أ)ملحق إحصائي

(ب)ملحق حسابات الوحدات السكنية في المشاريع العقارية الدولية

التعليقات

المخلان السياسي و الاقتصادي ودورهما في تفاقم الخلل السكاني – د. علي محمد فخرو

الدولة الريعية و زبائنية المشاريع العملاقة-عباس ميرزا المرشد

الجاليات عبر العربية في دول مجلس التعاون: الجالية الهندية كنموذج – د. منصور عبد الأمير الجمري

المُنْبَت – حيرة المنامة وساكنيها في ظل المتغيرات العميقة والسريعة لما حولهم – غسان يوسف الشهابي

المشاريع العقارية والخلل السكاني: حالة قطر – محمد هلال الخليفي

تعقيب ختامي- المشاريع العقارية: فيل بيضاء ام خلل سكاني؟-د. عمر هشام الشهابي

المراجع

.....نبذة عن المؤلف.....

.....نبذة عن مركز الخليج لسياسات التنمية.....

٣-ملخص كتاب "اقتلاع الجذور"

موضوع هذه الدراسة هو نشوء وتفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون، وتطورات هذه القضية على مدى العقد الأخير وما لها من تبعات على المنطقة. على وجه الخصوص، تركّز هذه الدراسة على ظاهرة المشاريع العقارية الضخمة الموجهة بشكل رئيسي إلى المشتري الدولي في أربعة من دول المجلس: الإمارات والبحرين وعمان وقطر. في كل من هذه الدول، اتجهت سياسات ورؤى متخذي القرار نحو دعم هذه المشاريع علناً، وتم

وضعها في صلب واقع وتطلعات المنطقة. وبهذا تغيرت رؤية ومعاملة متخذي القرار إلى ظاهرة تدفق الوافدين إلى المنطقة من النّظر إليها كظاهرة عرضيّة لا بد منها، هدفها سد متطلبات الإنتاج، إلى تبني استقطاب الوافدين كهدف أساسي ينبغي تبنيه لزيادة الطلب الاقتصادي عليه في دول المجلس.

ورغم حدة العواطف والآراء التي تفرزها قضية الخلل السكاني، إلا أنّ التحليل المنهجي والنوعي لها أصبح أمرًا ملخًا، نحن في أمس الحاجة إليه، فهي في رأينا القضية المصيريّة الكبرى التي تواجه دول المجلس. إن حاضر ومستقبل أي منطقة يتشكل في المدى الرئيسي عبر سكانها، والواقع الحالي هو أن أغلب سكان المنطقة هم من الوافدين، ولهذا الأمر تداعيات ستكون العامل الأساسي في تشكيل مسار المنطقة على مدى السنين القادمة؛ مما يزيد من أهمية تحليل هذا الظاهرة وتوابعها على المهتمين بأمر المنطقة. لا يقتصر هدفنا في هذه الدراسة على التحليل العلمي والمنهجي فحسب، بل هي دعوة لشعوب المنطقة لوقفه جادة حول الخلل السكاني في دولها، و حول ما يمكن عمله لتدارك الوضع حول هذه المسألة.

تاريخ نشوء الخلل السكاني في دول مجلس التعاون

بدأت ظاهرة استقطاب العمالة الوافدة بشكل منظم مع حقبة التواجد البريطاني في المنطقة في القرن التاسع عشر. كانت هذه الظاهرة محدودة النطاق والأهداف، وتركزت في تعزيز عناصر قوات الأمن بالإضافة إلى كوادرات الطبقة الإدارية. تغير منحى الأمور بشكل كلي مع اكتشاف النفط في المنطقة عام ١٩٣١. تحولت شبه الجزيرة العربية إلى حلقة رئيسية في الاقتصاد العالمي، حيث تزامن اكتشاف النفط في المنطقة مع تحوله إلى أهم سلعة في الثورة الصناعية التي اجتاحت العالم بعد الحرب العالمية الثانية. تركزت العمالة الوافدة في هذه الفترة بشكل أساسي في القطاع النفطي.^٢ فمن أعداد لا تتعدى الألفين عام ١٩٤٠، نمت عدد العمال الوافدين في القطاع النفطي في المنطقة ككل إلى ١٦,٠٠٠ في عام ١٩٥٠، حيث انحدرت الأكثرية من الهند والدول الغربية.

^١ وهنا يمكن ان نضع تجارة الرق التي تواجدت في بعض مناطق شبه الجزيرة كعامل سابق في تطور الاستقطاب السكاني المنظم المبني على العمل (في الأساس للأعمال الخدمية). ولكن يجب التنويه ان من قدر لهم ان يكونوا من الرقيق في المنطقة كانوا يشكلون طبقة اساسية مدمجة في المجتمع، حيث كانوا يدمجون ويصبحون جزءا مكونا منه، مع الاحتمالية ان يحصلوا على حق الاعتاق. هذا من دون ان ننفل ان حقوقهم المجتمعية كانت دون غيرهم من غير الرقيق بكثير.

2 Secombe and Lawless, *Work Camps and Company Towns: Settlement Patterns and the Gulf Oil Industry*. p.18

الفترة الممتدة من ١٩٥٠ إلى بداية العقد السابع دشنت مرحلة ثانية جديدة من التدفق السكاني في المنطقة. مع استخراج النفط بكميات تجارية، زادت النسب المخصصة للأنظمة الحاكمة من عوائد النفط. نشأت في المقابل فرص مغرية في القطاعين الحكومي و الخاص لاستثمار رؤوس الأموال المتراكمة^٣، فنمت أعداد الوافدين من أرقام لا تتعدى عشرات الآلاف إلى حوالي المليون في الفترة الممتدة بين ١٩٥٠ إلى ١٩٧٥^٤. ٨٠% من الوافدين كانوا من العرب، نظرا للقرابة الثقافية والجغرافية. تزامن وصول الوافدون العرب مع بداية تشكل الوعي العمالي والسياسي المعاصر في دول مجلس التعاون، مبنيا على تبلور قاعدة عمال وطنية في الصناعة النفطية والمد القومي واليساري المنتشر في المنطقة.

بنهاية عام ١٩٧١، كانت كل دول المجلس قد حصلت على استقلالها الرسمي، وكانت الأنظمة الحاكمة هي في الإجمال المتحكمة في اغلب عوائد النفط^٥. تبع الاستقلال وبشكل سريع الطفرة النفطية الأولى إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل. أدت هذه الطفرة إلى ارتفاع مطرد في أسعار النفط العالمية وإلى ضخ كميات غير مسبوقة من الإيرادات النفطية إلى المنطقة. في هذه المرحلة الثالثة من التطور السكاني في المنطقة، تم تثبيت أعمدة الدولة الربعية والخلل السكاني الذي ولد في الفترة السابقة ليصبح إحدى السمات الرئيسية للمجتمع.

في الأساس، تركز هذا المفهوم حول العلاقات والمؤسسات الناتجة من تجذر صناعة النفط كقطاع الطاعي في المنطقة، وكان لمن يتحكم في رؤوس الأموال المتدفقة ان يتحكم أيضا في تركيبة المجتمع الجديدة. على رأس هرم هذه العلاقات تمركز متخذو القرار السياسي، حيث مكن احتكارهم لعوائد النفط من تثبيت دعائم حكمهم في المنطقة. رافقتهم على الصعيد المحلي الطبقة المتنفذة من تجار ومستثمرين، والذين استفادوا من الفرص الاقتصادية الناتجة من الطفرة النفطية ومن علاقاتهم اللصيقة مع متخذي القرار. شكلت هذه الأطراف الكتلة المتحكمة برأس المال والموارد في المنطقة. ولم يكن هذا الهرم السياسي الداخلي يتعارض مع مصالح الدول

٣ لدراسة معمقة حول الوضع في السعودية، انظر:

Tim Niblock, *The Political Economy of Saudi Arabia* (London: Routledge, 2007).

4 John Chalcraft, 'Monarchy, Migration and Hegemony in the Arabian Peninsula', *Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States*, Number 12 (2010). pp.11-12.

٥ هذا رغم مواصلة الشركات العالمية في الحصول على نسبة من ريع النفط في بعض دول المجلس.

الكبرى، والتي كان همها الرئيس هو تدفق النفط إلى الأسواق العالمية ومواصلة العلاقات القوية مع الأنظمة المحلية الحاكمة، في مقابل تجنب خطر أية تغييرات سياسية قد تفرز حركات قد تكون معادية لمصالحها(كالحركات اليسارية أو القومية).

في المقابل، تم توظيف التركيبة السكانية بشكل أساسي لخدمة متطلبات رؤوس الأموال والمصالح السياسية لمتخذي القرار. على صعيد المواطنين، أدت العوائد النفطية إلى فك الاعتمادية التاريخية من الدولة على شعوب المنطقة في تزويدها بالعوائد المالية، وتم تهميش دور المواطنين على المستوى العمالي عبر تقليص الاعتماد عليهم في اغلب القطاعات المنتجة، حيث تم تركيز توظيفهم في القطاع الحكومي اساسا. في المقابل، مكن ربع النفط متخذي القرار من إضفاء وحصر مزايا الدولة بشكل رئيسي على المواطنين، حيث زادت الاعتمادية على الدولة لتلبية اغلب احتياجاتهم بدءا من الرواتب وصولا إلى السكن وحتى الدفن، وتم ربط هذه المزايا بالجنسية والولاء لرجال الحكم.

على صعيد مواز، تم تلبية الطلب المتزايد للعمال عبر استقطاب الأيدي العاملة الأجنبية بشكل موسع، ولكن تم السيطرة على هذه الفئة عبر قوانين وتشريعات قيدت قدرتهم على بناء النفوذ والاندماج الاقتصادي أو السياسي، وجعلتهم في حالة من "عدم الاستقرار" والتغير المحتمل الدائم. فمع تطور الفترة أصبحت نسب الوافدين الغير العرب تزداد، والتي نظر إليها بأنها اقل تكلفة و اقل خطرا سياسيا وامنيا من نظيرتها العربية. وهكذا أصبح الهدف الأساسي للتركيبة السكانية في دول الخليج هو توظيفها لخدمة متطلبات رؤوس الأموال المستثمرة والفئة التي تتحكم فيها، حيث أصبحت المنطقة اقرب إلى معسكر عمل، توجهها الرئيسي يتمحور حول تدوير عوائد النفط والتغيرات الاقتصادية المتسارعة، من دون أن تتبلور قوة اقتصادية-سياسية سواء للعمال المواطنين أو الوافدين.

تبين جليا مدى تجذر هذه التركيبة السكانية الجديدة في فترة ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، والتي بإمكاننا تسميتها بالفترة الرابعة من التدفق السكاني إلى دول المنطقة. تميزت هذه الفترة بالركود الاقتصادي النسبي وتدني أسعار النفط مقارنة بما سبقها من طفرة نفطية. رغم هذا التذبذب الاقتصادي، إلا إن أهم ما ميز هذه الفترة هو استمرار التزايد في أعداد ونسبة الوافدين، وتقلص نسبة العرب بينهم. فمع حلول سنة ١٩٩٠، كان عدد العمال

الوافدين قد وصل إلى ما يزيد على ٥,٢ مليون، الغالبية الساحقة منهم من غير العرب،^٦ بالمقارنة مع ٢,٥ مليون عامل مواطن في نفس السنة.

مثل غزو نظام صدام حسين للكويت في سنة ١٩٩٠ تحول جذري للمنطقة على كل المستويات، بما فيها الخلل السكاني. فتم تقدير العرب الذين رحلوا من المنطقة على إثر الغزو بحوالي المليونين.^٧ أبرز التبعات من الناحية الأمنية والسياسية كانت زيادة الاتكالية على القوى الغربية. فبالإضافة الى كونها السوق الرئيسية للصادرات النفطية والواردات إلى المنطقة، أصبحت القوات العسكرية الأجنبية تتواجد في كل دول المنطقة لأول مرة. محليا، فإن الاستمرار في انخفاض أسعار النفط أدى إلى تكاثر أعداد العاطلين عن العمل بين المواطنين، والذين لم يكن بمقدار القطاع الحكومي استيعابهم، فتنامت فيه أعداد البطالة المقنعة، والتي بدأت تنذر بإمكان نشوب اضطرابات بين صفوفهم، وإضعاف قدرة الدولة في التحكم والحصول على ولاء المواطنين عبر توزيع الريع. هذا بالإضافة إلى تزايد العبء المترتب عن الدعم الحكومي، بشقيه الموجه إلى المواطنين فقط (كالسكن) وإلى المواطنين والوافدين معا (كدعم أسعار المحروقات والكهرباء والماء). ويقدر الاقتصادي عبدالحמיד عبدالغفار إجمالي التكاليف المترتبة من تواجد العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون بما لا يقل عن ٥٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢.

انعكست ظواهر الخلل السكاني بشكل جذري على مستوى المجتمع بشقيه من المواطنين والوافدين، فكانت السمة الأساسية هي بروز نوع حاد من "الاغتراب"، ونعني بمفهوم الاغتراب هنا هو عدم انسجام الفرد بمحيطه، حيث يحس بان مقومات بيئته لا تتلاءم مع كينونته.^٨ وهنا يمكننا التركيز على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحتى الوطني. فمن جهة المواطنين، انعدمت مشاركتهم الفاعلة في الإنتاج الاقتصادي، وتركز دورهم الأساسي في الاستهلاك والانتفاع من الريع المقدم من الدولة. نفس الأمر يلاحظ حول مسألة صنع القرار،

-
- 6 Martin Baldwin-Edwards, 'Labour Immigration and Labour Markets in the GCC Countries: National Patterns and Trends', *Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States*, London School of Economics, No. 15 (2011).
- 7 Nader Fergany, *Aspects of Labour Migration and Unemployment in the Arab Region* (Cairo: Almishkat Center for Research, 2001). pp. 4-12.

٨ للمزيد حول مفهوم الاغتراب أنظر:

فالمشاركة السياسية الفاعلة للمواطنين هي أيضا شبه معدومة. أما من الناحية المجتمعية والثقافية، فتقلص دور لغتهم وثقافتهم التاريخية، بالإضافة إلى تحولهم إلى أقلية في بلدهم، وبروز حالة جيل النيديو و "الجنك نجتس" chicken nuggets ، تفاقم من حالة الاغتراب التي تطوق المجتمع. أما الوافدون، فالحقوق المتدنية نسبيا من الناحية الاقتصادية والقانونية، عوضا عن الاضطهاد الذي يتعرض اليه البعض منهم، بالإضافة إلى ضعف الاندماج في المجتمع ومعاملتهم في الأساس كسلعة في معسكر عمل مؤقت، يجعل "الاغتراب" حالة دائمة لهم. هذه المعطيات أدت إلى إعادة النظر في مبدأ الدولة الربعية حتى هذه الفترة. على مستوى المواطنين، تم وضع القوانين والمحفزات لمحاولة "توطين الوظائف" ورفع نسبة العمالة المواطنة في مقابل الوافدة، والتي تغيرت النظرة الرسمية والاجتماعية إليها على أنها تمثل خطرا ومشكلة على الدول مجابهتها.⁹ ولكن لم تتغير تطورات التركيبة السكانية على ارض الواقع بشكل جذري، فتواصلت الزيادة في أعداد العمالة الوافدة، ومع نهاية عام ٢٠٠٠، كانت أعداد الوافدين في المنطقة قد تخطت العشرة ملايين، وأصبحت تشكل ٣٥٪ من سكان المنطقة. تميز العقد الاول من الألفية الثالثة بتحولات جديدة على مستوى الخلل السكاني ميزها عن العقود التي سبقها. أولها هو هبوب رياح "الخصخصة" في المنطقة، حيث تم فتح السوق الخليجية بشكل موسع للاستثمار الخاص. "القطاع الخاص" هنا هو تعبير مضلل، فما تطور في المنطقة هو في الأساس مبني على المستثمرين الكبار ذوي النفوذ في الاقتصاد والعلاقات مع متخذي القرار، وهو اقرب ما يكون إلى ما يسميه الاقتصاديون بـ "crony capitalism" أو رأسمالية "المتنفذين"^{١٠}. عكست اللغة والرؤى الرسمية المتبعة هذا النهج، فتم تبني توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المنصبة في هذا الاتجاه. تقلص دور الرؤى الوطنية والتنمية في توجيه الاقتصاد، وحل محلها مفهوم التنمية "كنمو": فما دام الناتج المحلي ينمو، فان التنمية في ازدهار، فلا داعي للالتفات لأية اعتبارات تنمية أخرى.

٩ للمزيد أنظر:

Kapiszewski, 'Arab Versus Asian Migrant Workers in the GCC Countries'. pp. 7-8.

١٠ للمزيد أنظر:

William J. Baumol, Robert E. Litan, and Carl J. Schramm, *Good Capitalism, Bad Capitalism, and the Economics of Growth and Prosperity* (New Haven: Yale University Press, 2007) x, 321 p.

الثمرة الأولى لهذا التحول هو ازدياد العمالة الوافدة في القطاع الخاص وتقلصها نسبياً في القطاع الحكومي، وتركزها في الأساس في قطاع المشاريع الإنشائية والعقارية وقطاعات الخدمات والاستهلاكية. الثمرة الثانية لهذا التحول كان تجذر الاعتمادية على العمالة الوافدة بشكل أكثر تمرساً، حتى وصل الأمر إلى صفوف المواطنين. فمع تقلص إغراء القطاع الحكومي، برز إغراء "القطاع الخاص" المبني على الربح للمواطنين، حتى ظهرت الصورة النمطية أن هدف المواطن هو بناء عمارة فيها "شقق ودكاكين"، أو امتلاك تسجيل شركة يعطى توكيل إدارتها إلى احد الوافدين، على أن يحصل المواطن على جزء من الأرباح بصفته صاحب سجل الشركة الاسمي والكفالة.

حمى المشاريع العقارية الدولية وتفاقم الخلل السكاني

التطور الأهم في هذه الفترة يمثل التركيز الرئيسي لما هو جديد في هذه الدراسة. مع بدء الألفية الجديدة، ظهرت حزمة من القوانين في دول مجلس التعاون تعبر عن سياسة عقارية وسكانية فريدة من نوعها عالمياً. أعلنت البحرين عن السماح للأجانب بتملك العقار في مناطق معينة بالمملكة عام ٢٠٠١. تبعتها دبي سريعاً على نفس المنوال في عام ٢٠٠٢، ثم أتى الدور على قطر وعمان في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ على التوالي. في كل هذه الدول، تم ربط شراء العقار بالحصول على اقامات طويلة المدى من قبل المشترين الأجانب. السعودية والكويت تمايلا بين الاندفاع والتردد، ولكن مع الإعلان عن كون مدينة الملك عبد الله الاقتصادية كأول منطقة في السعودية يسمح فيها للأجانب بالتملك الحر، بقيت الكويت هي الدولة الوحيدة التي لم تدخل غمار المشاريع العقارية الموجهة أساساً إلى غير أبناء المنطقة.

تمثل ظاهرة العقار الدولي نقلة نوعية وجوهرية في سياسات دول مجلس التعاون حول التركيبة السكانية. فحتى ظهور الألفية الجديدة، كانت التركيبة السكانية ناتجة بشكل رئيسي عن تدفق العمالة الوافدة إلى المنطقة. كانت نظرة متخذي القرار والمستثمرين للأعداد المتزايدة للوافدين في المنطقة مبنية على انه "أمر لا بد منه" لتفعيل النمو الاقتصادي في المنطقة، بما أن قوة العمل المحلية غير مستساغة أو غير قادرة على تلبية احتياجات رؤوس الأموال المتسارعة في المنطقة. أما مع ظهور الألفية الثالثة وتبلور السياسة العقارية الجديدة، فقد تحولت رؤية متخذي القرار إلى التركيبة السكانية في المنطقة من عنصر إنتاجي يتطلب تنظيمه وتقنينه، إلى مصدر طلب ليس على الدول استيعابه فقط، بل اجتذابه فعلياً وتصميم سياساتها ورؤاها حوله. وبهذا تبلورت على أرض الواقع

مشاريع عقارية ضخمة تعبر عن رؤية اقتصادية جديدة، هدفها استقطاب مشتري العقار الأجنبي وتوطينه، وجعله شريكا أساسيا في اقتصاديات ومجتمعات دول مجلس التعاون.

لم تكتف دول الخليج العربية بإعطاء الحق بتملك العقار للأجانب فقط، بل جزء أساسي من هذه الصفقة كان ربط ميزة تملك العقار بالحصول على اقامات طويلة المدى للمشتري بصرف النظر عن ظروف عملهم وحاجة الدولة إليهم. فإذا كانت المشاريع العقارية ذات التملك الحر قد أصبحت جزءا رئيسيا من توجهات دول المنطقة، فكان لا بد من توفير كل ما أمكن من تسهيلات ومتطلبات لإنجاح هذا المشروع. وبهذا، أصبحت إمكانية الاستقرار في المنطقة على المدى البعيد هي الحافز الأساسي لبيع وشراء هذه المشاريع العقارية.

جدول رقم ٢: عدد الوحدات العقارية الدولية المزمع أنشاؤها بحلول سنة ٢٠٢٠ (بالآلاف).

الدولة	عدد الوحدات	القدرة الاستيعابية	عدد المواطنين
الإمارات	1104	3544	892
أبوظبي	180	759	-
دبي	690	2070	-
عجمان	28	83	-
أم القيوين	183	548	-
رأس الخيمة	28	84	-
البحرين	60	180	538
عمان	94	282	1967
قطر	67	324	220
المجموع	1329	4330	3617

ملاحظات: في حالة عدم توفر الإحصائيات، تم افتراض 3 قاطن لكل وحدة سكنية في الحسابات.

شكلت هذه القوانين بداية اندفاع غير مسبوق نحو بناء مشاريع إسكانية كان هدفها الرئيسي إغراء الفرد الأجنبي لشراء العقار وتوجيه أنظاره نحو المنطقة. ففي المجموع، وبين هذه الأربع دول، تشير التقديرات المتحفظة انه تم الإعلان عن النية لبناء ما لا يقل عن ١,٣ مليون وحدة سكنية ذات التملك الحر أو الإيجار الطويل المدى، مما يسع لاستيعاب ما لا يقل عن ٤,٣ مليون قاطن فيها. ويجب التنويه بأن طريقة احتساب هذه الأرقام تمت بطريقة متحفظة جدا، حيث أنها لم تشمل كل المشاريع التي تم الإعلان عنها. إذا ما بينى من وحدات سكنية بهدف بيعها

على غير مواطني المنطقة يعد بجلب سكان يتعدون في عددهم مجموع مواطني هذه الدول ككل، والذي لم يتعدى ٣,٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٨.

إذا ما نظرنا إلى خصائص مشتري العقار الدولي عبر الإحصائيات المتوفرة في دبي، فتشير إحصائيات ٢٠٠٦ إلى أنّ إجمالي عدد المشتريين العرب لا يتعدون ٢٨٪، بينما يأتي الباقي (٧٢٪) من دول خارج العالم العربي.^{١١} من ناحية القيمة المدفوعة، فإن الفئة الكبرى للمشتريين الأجانب هم من الجنسية الهندية (٢٤٪)، تليها المملكة المتحدة (٢١٪) ومن ثم باكستان وإيران (١٢٪ و ١٠٪ على التوالي).^{١٢} الخاصية الأخرى هو انحدار المشتريين من الطبقة المقتردة ماديًا، التي يمكن أن نعتبرها من المتوسطة العليا إلى العليا من حيث الدخل. ويبدو أن الثراء هو الشرط الوحيد الذي تتطلبه دول المنطقة من مشتري هذه العقارات، فالأسعار المرتفعة حاليا للعقار في المنطقة يحصر إمكانية شراء هذه الوحدات إلى الطبقة المقتردة نسبيا.

وصلت القيمة المعلنة لهذه المشاريع العقارية الضخمة إلى ما يساوي ١,٢ تريليون دولار من إجمالي قيمة المشاريع المعلنة في دول الخليج العربية عام ٢٠٠٧، والتي شكلت في ما بينها ٥٧٪ من إجمالي قيمة المشاريع في المنطقة. هذا التوسع العقاري يأتي ضمن خطط مدروسة لجعله في قلب الرؤى الحكومية المستقبلية للمنطقة، فتم تجييش الموارد والخطط لجعلها في صلب برامج الدولة، حيث سيطرت على أهم مخططين وضعا لرسم المسار الاقتصادي والجغرافي المستقبلي، وهما الرؤى الاقتصادية لهذه الدول والتخطيط الهيكلي لمدها.

أهم ما ميز هذه الرؤى الاقتصادية والمخططات الهيكلية هي أنها كتبت بأيدٍ أجنبية في أساسها، أما مساهمات المواطنين فيها فهي محدودة جدا. وهذه الظاهرة تنفرد فيها دول المجلس من بين كل بقاع العالم، فمن النادر أن تجد دولة تسلم إراديا مبدأ رسم ووضع خططها الاستراتيجية إلى إيدٍ أجنبية بنفس الوتيرة التي تبنتها قيادات المنطقة. فقد لوحظ التوسع المطرد في عدد الشركات الاستشارية الأجنبية في دول المنطقة على مدى السنوات العشر الأخيرة، حتى أصبحت هي من تدير أغلب أنشطتها الاقتصادية والاستراتيجية. والقراءة المتأنية تبين لنا إن أغلب هذه المشاريع والمخططات موجهة بشكل مكثف نحو المشاريع العقارية والهوية الجديدة المتوقعة لهذه الدول.

11 'Futurebrand's Gulf Real Estate Study', (FutureBrand, 2006). p.12.

12 'Futurebrand's Annual Gulf Real Estate Study', (FutureBrand, 2009). p.70.

في البحرين، أعلن مجلس التنمية الاقتصادي عن "رؤية ٢٠٣٠"، وتبعتها أبوظبي بـ"رؤية ٢٠٣٠" أيضاً، كما وضعت قطر "رؤية ٢٠٣٠"، أما دبي فوضعت "الخطة الاستراتيجية ٢٠١٥". ما يميز هذه الرؤى أنها متشابهة في الغالب وتستعمل نفس المصطلحات. كما أنها تتبنى نفس النوعية من الاستراتيجيات عمومًا، وكأنها وضعت من أيدي متشابهة وصممت لنفس التوجه، فكلها تتكلم عن جعل الدول كمركز رئيسي يجلب الاستثمار الأجنبي وتركز بشكل أساسي على ظاهرة العقار الدولي.

وافق هذه الرؤى الاقتصادية المخططات الهيكلية للمدن التي يزعم تبنيها على مدى العقدين القادمين. تم تصميم مخطط البحرين الهيكلي لعام ٢٠٣٠ من قبل شركة "Skidmore, Owings & Merrill" الأمريكية بمساهمة تكاد تكون معدومة من المجتمع البحريني، حيث توجهت البحرين إلى "السلعة المعولمة القصوى"، وهي "الاستعانة بمصادر خارجية لتشكيل مدينة كاملة - حتى قوانين التقسيم - من الصفر"، حيث أعطيت شركة "سكيدمور" "التفويض لرسم المخطط الهيكلي للمدينة ككل"^{١٣}. وكما هو الحال في رؤية البحرين ٢٠٣٠، فإن المخطط والرؤية الدقيقة المزودة بالأرقام لم تنشر للعلن.

في قطر، تقوم شركة "Oriental Consultants" اليابانية بوضع المخطط الهيكلي للدولة، والمؤمل لها أن "ترشد التنمية المادية لقطر على مدى الخمسة وعشرين سنة القادمة. هذا يشمل كل أبعاد التخطيط المتكامل بما في ذلك المخطط الوطني، ومخططات الهيكلية البلدية، ومخططات المدن، ومخططات المناطق المحلية، وعمليات التخطيط وأنظمة التخطيط وآلياتها"^{١٤}. أبوظبي أيضاً وضعت "خطة إطار عمل الهيكل العمراني" لعام ٢٠٣٠، والذي يتضمن خطط مفصلة لطريقة تقسيم المدينة، والتي ستذهب مساحات شاسعة منها إلى المشاريع العقارية التي يسمح فيها بالشراء للأجانب.

لم يكن لهذه المخططات والمشاريع العقارية أن تكتمل من دون توفير البنية التحتية اللازمة لجعلها حقيقة. فأكثر عشرة مشاريع في دول الخليج حالياً من ناحية القيمة كلها من النوع العقاري الضخم، وتقدر قيمتها بحوالي ٣٩٣

13 Daniel Altman, 'Bahrain builds a city in the most international of ways', *New York Times*, 16 October 2007. <http://www.nytimes.com/2007/10/16/business/worldbusiness/16iht-glob17.1.7907391.html?_r=1>, accessed 1 July 2011.

14 'Qatar National Masterplan', <<http://qnmp-oc.org/>>, accessed 1 July 2011.

١٥ بليون دولار أمريكي. وهذه المشاريع تحتاج إلى بنية تحتية موازية، فالزيادة المتوقعة في السكان والمشاريع العقارية أدت بدول المنطقة إلى الإعلان عن زيادة الصرف على مشاريع الطاقة ب ١٣٤ بليون دولار، أما ما سيصرف على خدمات المياه والمجاري فقدّر بحوالي ٤٠ بليون دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يزيد الطلب على الكهرباء بمعدل ١٠٪ وعلى المياه المحلاة ٨٪ سنويا حتى عام ٢٠١٥.^{١٧١٦} كما وصل الأمر إلى تغيير اللغة الفعلية الأولى في المنطقة. ففي كل هذه الدول الأربع، أصبحت اللغة الرئيسية للأعمال والتعليم والإدارة هي الانجليزية (وفي الإمارات، حيث لا تتعدى نسبة العرب ككل ٢٨٪ بما فيهم المواطنين، وحيث وصل عدد الوافدين من دولة الهند وحدها إلى ٤٢,٥٪^{١٨}، أصبحت اللغة العربية تأتي في المرتبة الثالثة أو ادنى).

من غير المعروف إن كانت هذه الظاهرة هي نتاج مؤامرة هدفها تغيير التركيبة السكانية للمنطقة بنية مبيتة، ونحن لسنا بصدد قراءة نوايا متخذي القرار. ولكن هذه الأمور نادرا ما تحتاج لنظرية المؤامرة حتى تتشكل على أرض الواقع، فللعوامل والتطورات على أرض الواقع منطقتها الذاتي internal logic والذي يدفع نحو تشكيل الظاهرة على أرض الواقع حتى وإن كانت المؤامرة لم تعد مسبقاً. فربما لم يكن توطين شعب جديد هو الهدف الرئيسي عند القيام بهذه المشاريع، بل كان الهدف الرئيس هو تحريك رؤوس الأموال وإنعاش الربح الاقتصادي في المنطقة، ولكن التطورات المادية على أرض الواقع تدفع باتجاه قوي نحو توطين شعب جديد كنتاج ثانوي من تشييد هذه المشاريع العقارية.

فكما شرحنا سابقا، تم سن القوانين التي هيأت أسواق المنطقة إلى المشاريع العقارية الدولية، كما تم سن القوانين المصاحبة التي تربط شراء العقار بالإقامات الطويلة المدى. جاءت هذه القوانين كجزء من التوجه العام لوضع الأطر المؤسسية والقانونية لتشجيع الاستثمار العالمي في المنطقة. جزء أساسي من هذه العملية كانت الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، والتي تم توقيعها في دورة مسقط عام ٢٠٠١. كان هدف هذه الاتفاقية هو

15 'Supplement: The MEED Projects Top 100', *MEED*. <<http://www.meed.com/supplements/2010/the-GCCs-top-100-projects/the-meed-projects-top-100/3007933.article>>, accessed 26 July 2011.

16 'Construction Opportunities in the Gulf Cooperation Council (GCC)', *EDC*, 23 August 2007. <http://www.edc.ca/english/docs/events_GCCPresentation_e.pps>, accessed 1 July 2011.

17 Babu Das Augustine, 'Massive project spending planned in Gulf region', *Gulf News*, 28 September 2009. <<http://www.thefreelibrary.com/Massive+project+spending+planned+in+Gulf+region-a0208555764>>, accessed 1 July 2011.

١٨ "الإماراتيون يسجلون ادنى نسبة لهم بتاريخ البلاد مقارنة بأعداد الوافدين"، العربية، 24 فبراير 2008. <<http://www.alarabiya.net/articles/2008/02/24/46070.html>>, تم زيارة الموقع في 1 يوليو 2011.

السعي إلى "مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي تحقق الوصول إلى السوق المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس ضمن برنامج زمني محدد، مع تعزيز آليات السوق في اقتصاد دول المجلس وتنمية دور القطاع الخاص فيها".¹⁹ كما انضمت كل دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية، وتم توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع دول عدة، بما فيها الولايات المتحدة. هذه الاتفاقيات نصت على فتح السوق الخليجية للاستثمار الأجنبي، فتم إصدار القوانين التي تهيئ لهذا الاستثمار، بما في ذلك قوانين تملك العقار.

رافق هذا التحول المؤسسي على مستوى المنطقة تغيرات جذرية مصاحبة على الصعيد الاقتصادي. فمع بداية الطفرة النفطية الثالثة،²⁰ أدت ارتفاعات الأسعار إلى تراكم عوائد هائلة من النفط قدرت بما يفوق 2 تريليون دولار في العقد الأول من الألفية الثالثة، وأدت هذه العوائد إلى تشكل كتلة رأسمالية غير مسبوقه في حجمها على مستوى الخليج. تزامنت هذه الطفرة مع توجه المستثمرين الخليجيين إلى زيادة الاستثمار في المنطقة بعد حادثة تدمير مبني التجارة العالمية في الحادي عشر من سبتمبر. بهذا، تشكلت كميات هائلة من رؤوس الأموال التي كانت تبحث عن مخرج لها في المنطقة.

وهنا يجب الإشارة إلى ميزة أساسية في اقتصاديات المنطقة، فيما أن المنطقة تعتمد بشكل أساسي على الدخل من ريع النفط، فمن الطبيعي أن يشكل الربح من العقار الوجه الثاني من العملة لهذا الربح النفطي. ففي كلا الحالتين، يأخذ الدخل شكل الربح السهل المدخول نسبيا والمبني على نفوذ الأطراف المهيمنة اقتصاديا وسياسيا، وبما أن الربح قد تجذر في اقتصاديات دول المنطقة، فمن الطبيعي أن يتم الانتقال من الربح النفطي إلى الربح العقاري كمصدر جديد للدخل السريع، وبهذا أصبح ربح واحد يغذي ربحا آخر.

فالأراضي والعقار شكلا مصدر دخل مغري قليل المشقة لأفراد من متخذي القرار والمستثمرين المتنفيين، وتنتطبق على هذه الظاهرة ما أسماه كارل ماركس بـ "التراكم البدائي" primitive accumulation لرأس المال، المبني على الاستيلاء على أصول وموجودات غالبا ما تكون إما ملكا عامًا أو غير مملوكة من قبل أحد،

١٩ "الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون 2002"، الهيئة الاتحادية للجمارك – دولة الإمارات العربية المتحدة. <http://www.customs.ae/GCCaggreement_ar.aspx>، تم زيارة الموقع في 1 يوليو 2011.

20 'World Crude Oil Prices', U.S. Energy Information Administration, <http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_wco_k_w.htm>, accessed 10 July 2011.

كالأراضي الغير مأهولة سابقا والبحار التي تم دفنها، وتم تحويلها إلى ملك خاص ورؤوس أموال بالإمكان

استعمالها في أنشطة ربحية.^{٢١}

ميزة أساسية بنيت عليها هذه الظاهرة هو التلاقي وحتى التداخل بين متخذي القرار وكبار المستثمرين، حتى كان من الصعب في كثير من الأحيان التفرقة بين الطرفين، وليس من الغريب أن يكون الطرفان نفس الأشخاص بعينهما. وهنا تتبين لنا خاصية أخرى مهمة ميزت هذه الفترة، وهي التشابك بين البنوك الاستثمارية وشركات مطوري العقار والمستثمرين والحكومة، حتى أنه في كثير من الأحيان كان مطور المشروع هو نفسه البنك المستثمر وممثل الجهة الحكومية. وظاهرة تداخل شركات الاستثمار والعقار ومتخذي القرار من الجانب الحكومي، يذكرنا بطريقة تشكيل شركات "الشايبولز Chaebols" الضخمة في كوريا الجنوبية، حيث كانت الشركة الأم تضم في طياتها حصص متناثرة ومتداخلة في شركات فرعية متعددة، وحيث كان للمشاركة الحكومية دور رئيسي في إنشاء هذه الشركات الخاصة المملوكة من قبل فئة متنفذة صغيرة.

من الجانب الآخر، تلاقى مصالح متخذي القرار والمتنفذين اقتصادياً في المنطقة مع تطلعات المستثمرين والخبراء من الخارج، والذين رأوا في الطفرة العقارية تلبية لطموحاتهم في المنطقة. وهنا يجب التفرقة بين طرفين في الخارج: الأول هو المستثمر الأجنبي الذي رأى في الطفرة العقارية إمكانية الدخول إلى واحدة من أكثر مناطق العالم نموًا ودخلاً. في المقابل، شكلت هذه المشاريع العقارية الضخمة فرصة عمل غير مسبوقة لكثير من المختصين والخبراء الأجانب من مهندسين ومستشارين ومصرفيين، ولم تكن لهذه الفرص أن تتوفر لهم في دولهم. فإمكانية بناء أبراج فارعة الطول، ومدن كاملة من فراغ ودون محاسبة أهلية؛ شكل كل هذا فرصة لا تعوض لهم في هذا المجال.

انعكست هذه العوامل على طبيعة هذه المشاريع العقارية، فأخذت أغلب هذه المشاريع شكل المشاريع "المتكاملة" و"العملاقة"، فهي تتميز بهول حجمها حتى اقتربت من صنف الخيال العلمي. وأكثرها كانت مشاريع جديدة كلياً، حيث ركزت على خلق مجتمعات متكاملة من لا شيء. أما أحجام هذه المدن والمبالغ المنصبة فيها فتقترب من

٢١ للمزيد أنظر:

الخرافية. في عمان، كمثال، سيكلف مشروع "المدينة الزرقاء" حوالي ٢٠ بليون دولار، أي ما يوازي نصف

٢٢

الناتج المحلي السنوي للدولة، وسيكون بوسع هذا المشروع استيعاب حوالي ٢٥٠,٠٠٠ شخص.

ولعل الخاصية الأهم هي بروز ظاهرة "المجتمع المغلق" أو ما يمكن تسميته "بالمدينة داخل المدينة". حيث تم خلق مجتمع من "الكانتونات" المنفصلة، تعيش كل مجموعة منه في منأى تام عن باقي الأطراف، لا يربطها ببعضها أي انتماء قومي أو ثقافي أو سياسي، ولا يكون هدفها الجامع سوى النمو الاقتصادي وتحريك رؤوس الأموال تحت إطار اللغة الانجليزية الحاضنة. فأصبحت المدينة مفهوما بالإمكان بنائه وتجديده وإعادة تركيبه بشكل سريع بناء على أهواء متخذ القرار والخبراء المنفذين للمشروع. والحالة الأساسية التي تميزها هي التغيير المستمر في ملامح وعمران وحتى جغرافيا المدينة، فلا البيوت ولا النخل ولا حتى البحر في مأمن من الهدم والاقتلاع والدفن. كل هذا قد يحصل في سنين بل أشهر معدودة، فلو قدر لأحد أن يشد الرحال إلى الخارج طلبا

٢٣

للعلم، لما عاد بإمكانه التعرف على المدينة عند عودته من الدراسة.

فالمدينة لم تعد تعكس وتعبّر عن رغبات ونمط حياة أهلها وساكنيها، فهم عامة مهمشون وبدون أي دور فعال في تحديد ملامحها العمرانية والاجتماعية. فها هم يشاهدون العمارات تعلو من حولهم وليس في يدهم إلا أن يراقبوا ويتأقلموا، فهم قد لا يكونوا حتى من ساكني منطقتهم الحالية في المستقبل القريب. وهكذا تم هز واقتلاع الجذور التي كانت تربط السكان بمدنهم التاريخية، وفي المقابل أمست المدينة مفهوما متقلبا قد يتبدل هو وساكنيه في غضون أيام معدودة. وهكذا أصبح ما يحدد شكل وحتى جغرافية المدينة ليس سكانها، والذين يتغيرون بنفس سرعة تغيير المدينة، بل المردود المادي وتطلعات متخذي القرار.

الاتجاهات الواقعية للخلل السكاني في ضوء المعطيات الراهنة

22 Zainab Fattah and Camilla Hall, 'Oman's Blue City Teeters as Bondholders Debate Future', *Bloomberg Businessweek*, 25 May 2010. <<http://www.businessweek.com/news/2010-05-25/oman-s-blue-city-teeters-as-bondholders-debate-future-update1-.html>>, accessed 1 July 2011.

٢٣ مشاري النعيم، "المدينة في الخليج العربي بين الطفرة النفطية والازمة المالية: حالة دبي والمنتشبهات بها"، *الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية* (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص312.

إلى أين تتجه المنطقة في ظل المعطيات الراهنة من تفاقم حالة الخلل السكاني؟ هنا يجب التفرقة بين ما أسميناه معطيات الخلل السكاني "التقليدي"، والذي يعتمد أساسا على تدفق العمالة الوافدة، ومعطيات ظاهرة الخلل السكاني "الجديد" المبني على المشاريع العقارية الموجهة إلى المشتري الأجنبي.

تشير القراءة السريعة لتسلسل التاريخ إلى ان العوامل التي اشرنا إليها سابقا ستزداد حدة، بما في ذلك ازدياد أعداد الوافدين في سوق العمل، وتهميش دور المواطنين إنتاجيا وعدديا، بالإضافة إلى تشوه الهوية العربية في المنطقة وازدياد حدة التعصب بين صفوف المواطنين . في المقابل ستتواصل حالات الاضطهاد التي يتعرض إليها الكثير من العمالة الوافدة وتدنى حقوقهم على المستوى الاقتصادي والسياسي، والتي قد لخصنا هذه الإفرازات في حالة شديدة من "الاغتراب" التي يعيشها المواطنين والوافدين معا، وصولا إلى تطور مجتمع "بلا هوية" متعدد الإثنيات، يكون القاسم المشترك بينه هو التركيز على نمو الناتج المحلي والاستهلاك المبهم واللغة الإنجليزية.

أما بالنسبة إلى ظاهرة المشاريع العقارية فلها معطيات تختلف كما ونوعا عن ظاهرة توافد العمالة الأجنبية، بما فيها بروز ظاهرة المجتمعات المغلقة على غرار ال"كانتونات" في مدن متحولة تفتقر إلى هوية محددة. هذا بالإضافة إلى زيادة نفوذ الوافدين نظرا لتملكهم العقار وانحدارهم من الطبقة المقتدرة ماديا في دول لها حضورها عالميا. وهذه الفئة هي فئة مستهلكة في المقام الأول، وبذلك يتعدى نفوذها نفوذ الأيدي العاملة الطالبة الرزق والمهمشة سياسيا واقتصاديا.

باختصار ، فإن العوامل تندر بأن نسبة النفوذ في أيدي المواطنين بدأت تنقلص بوتيرة متسارعة، حتى يبدو أن ميزان القوى بدأ ينقلب، فدول المنطقة أصبحت معتمدة بشكل متزايد على الوافدين، والذين يمثلون الأيدي العاملة الفاعلة في البلد والمستثمرين والمستهلكين. في المقابل، فإن نفوذ مواطني الدول نفسها في تآكل مستمر، سواء من الناحية الإنتاجية أو الشرائية أو الثقافية.

من النادر ما يمكن السيطرة على تسلسل الأحداث طويلا من قبل فئة صغيرة تمثل الأقلية في المجتمع، والتاريخ قلما يتطور في خطوط مستقيمة مرسومة، خاصة وأن الكثير من المعطيات التي ستحدد مصير المنطقة سيتم رسمها في الخارج. فكل الدلائل تشير إلى أن ثمة تحول مفصلي سيحدث لدول المجلس؛ لكن يصعب التنبؤ بـ "كيف" و"متى" سيحدث ذلك. لكن كل المعطيات تندر بشكل صريح بأن التركيبة السكانية في دول المنطقة

ليست مستدامة على النمط الحالي، وإن تبعات جذرية ستنتج منها، ستغير موازين القوى في المنطقة بشكل محوري في المستقبل القريب.

هز حدثان من العيار الثقيل العالم عامة والمنطقة العربية خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة. هذان الحدثان يعطيان لمحات حول التوجهات التي يمكن أن تأخذها معطيات الخلل السكاني في دول المنطقة. انطلقت شرارة الانتفاضات العربية في تونس مع إحراق البوعزيزي لجسده في ديسمبر ٢٠١٠ في سيدي بوزيد، وسرعان ما انتشرت نيران البوعزيزي لتطيح بحاكمين عربيين في تونس ومصر. وصلت موجة الاحتجاجات إلى ضفاف دول المجلس عن طريق عمان وبعض الاحتجاجات المتفرقة في الكويت والسعودية، ولكن الاحتجاجات الأكبر حجمًا تمركزت في البحرين في حركة ١٤ فبراير.

لعبت التركيبة السكانية في البحرين دورًا محوريًا في احتجاجات ١٤ فبراير. فبالإضافة إلى المآخذ على طبيعة النظام السياسي في الدولة، كانت القضيتان الرئيسيتان في مطالب المحتجين المعلنة هما ملفي "التجنيس السياسي" و"أماك الدولة المنهوبة"، والتي تركز نصيب الأسد منها في المشاريع العقارية الموجهة إلى المشترين الأجانب، وكلا هذان الملفان يتمحوران بشكل رئيسي حول التركيبة السكانية وتبعاتها.

وتتجلى لنا أهمية التركيبة السكانية في أحداث البحرين في ثلاثة تبعات أساسية، و التي لها دلالاتها على باقي دول المجلس. أولها، أن مسألة التركيبة السكانية، وخاصة شق المشاريع العقارية فيها، فقد يكون مصدرًا للتوتر والتصادم بين المواطنين والوافدين ومتخذي القرار. الأمر الثاني هو ما قد يحدث إن حصل تصادم بين متخذي القرار والمواطنين، حيث قد تكون التركيبة السكانية سلاحًا قويًا في يد متخذي القرار، إما عن طريق استعمال الوافدين أمنياً أو عن طريق استعمالهم ككتلة تعطي الشرعية العددية للحكومة في مقابل سحبها من المعارضة. الأمر الأخير الذي بينته أنه مهما ظن متخذو القرار أن بإمكانهم السيطرة على أمور التركيبة السكانية في البلاد، فالأحداث سرعان ما ستتطور بطريقة غير محسوبة ومفاجئة، مما يجعل فكرة التحكم في تبعات الأمور بشكل مستمر أمرًا مستبعدًا.

الأزمة المالية العالمية كانت الحدث المحوري الآخر الذي ساهم في تسليط الضوء على تبعات التركيبة السكانية. لا توجد إحصاءات دقيقة في كل دول المجلس حول النمو السنوي في تعداد السكان، ولكن الدلائل تشير إلى أن

أعداد الوافدين تواصلت في النمو على الرغم من الأزمة المالية.^{٢٥} وهذا يتناسق مع ما حدث في مراحل الركود الاقتصادي السابقة، حيث تواصلت أعداد الوافدين في النمو ، متغلبة بذلك على الركود الاقتصادي، مما يدل على أن مسألة التركيبة السكانية هي مسألة جذرية تتعدى في أبعادها النمو الاقتصادي البحث.

تركزت الأزمة الاقتصادية بشكل رئيسي في القطاع العقاري والسوق الاستثماري المرتبط بها، حيث تم توقيف جزء معتبر من المشاريع العقارية. وصلت قيمة المشاريع الملغاة أو المتوقفة في دول مجلس التعاون ككل إلى ٦٨٢ بليون دولار، حيث كان نصيب الأسد (٨٠%) من المشاريع الملغاة أو المتوقفة في القطاع العقاري. الأزمة المالية قد تكون "رب ضارة نافعة"، تعطي بصيصاً من لمعالجة مسألة التركيبة السكانية والطفرة العقارية على المنطقة. فعلى عكس ما قد يتوقعه البعض، ما بينته الأزمة المالية هو أن مسألة المشاريع العقارية لن تنقلص أهميتها نظراً لتداعيات الأزمة المالية، بل إن أغلب الدلائل تشير إلى أن المشاريع العقارية الموجهة إلى المشتري الأجنبي ستعود وستظل تنزايد، وإن كانت بصورة أخرى.

فالنظام الربعي الاقتصادي الحالي، المبني بصورة أساسية حول خدمة المستثمرين المتنفذين، بالإضافة إلى طبيعة الربح السريع والعالي في قطاع العقار ، عوضاً عن الأموال الضخمة التي تم استثمارها في المشاريع العقارية حتى هذه اللحظة، والتي خلقت نوعاً من التبعية على القطاع العقاري، كل تلك الأمور تنذر بتواصل ظاهرة المشاريع العقارية بقوة متى ما عاودت أسعار النفط في الارتفاع مرة أخرى. وسماح البحرين للأجانب من ملاك العقار بالتصويت في انتخابات ٢٠١٠ البلدية لهو خير دليل على ذلك، حتى أنه في ما سمي بحوار التوافق الوطني في ٢٠١١، طالب المشاركون في ندوة المقيمين الأجانب بأن يكون لهم تمثيل في مجلس الشورى والمجالس البلدية.^{٢٦}

ما العمل؟

24 'Population leaps to 8.10 million', *The National*, 30 May 2010.
<<http://www.thefreelibrary.com/Massive+project+spending+planned+in+Gulf+region-a0208555764>>, accessed 1 July 2011.

٢٥ "عدد الأجانب يتخطى عدد سكان البحرين"، **اليوم السابع**، 8 فبراير 2011.
<<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=347987&SecID=244&IssueID=137>>، تم زيارة الموقع في 1 يوليو 2011.

٢٦ "المقيمون الأجانب بالبحرين يطالبون بالتمثيل في الشورى والبلدي والغرفة"، **صحيفة الوسط**، 26 يوليو 2011.
<<http://www.alwasatnews.com/3244/news/read/574303/1.html>>، تم زيارة الموقع في 27 يوليو 2011.

سردنا السابق يؤدي إلى السؤال المحتوم : ما العمل ؟ وهنا علينا أن نضع قبعة التشخيص والتحليل جانباً؛ لننقل قبعة التفعيل والتخطيط. بإمكاننا تقسيم الخطوات المقترحة لتحقيق هذه الثوابت والتطلعات فيما يختص بقضية التركيبة السكانية إلى نوعين، واحدة تعتبر تقنية وإدارية في مضامينها، بينما تعتبر الأخرى معالجة جذرية وجوهرية للمسألة، والتي بطبيعتها هي الأهم والأكثر إلحاحاً.

من الناحية التقنية، فقد تم سرد العديد منها في دراسات سابقة^{٢٧}، وأهميتها لا تزال قائمة نظراً لإهمالها على مر العقود الماضية. ومن بين هذه الاقتراحات تقنين أعداد الوافدين وإحاطة عملية تنظيمها، بما في ذلك قانون الكفالة، إلى مؤسسة مركزية تابعة للدولة، حيث تكون لها رؤيتها المتكاملة وخطتها الواضحة بالنسبة إلى الهجرة وتبعاتها، وتفعيل نظام يضمن دفع القيمة الحقيقية لوجود الوافدين من قبل الكفلاء. هذا بالإضافة إلى زيادة نسبة الوافدين العرب، والنظر بشكل جدي في إمكانية توطين جزء من العمالة الوافدة التي استوفت شروط مدة الإقامة واتقان اللغة العربية، خاصة الوافدون العرب ذوو الكفاءات العالية التي تحتاجها الدولة. كما تظهر الحاجة الملحة لتعليق أية مشاريع عقارية ضخمة حتى دراسة جدواها المجتمعية والاقتصادية، وإعادة النظر في القوانين التي تربط المشاريع العقارية بالإقامات، حيث يجب الاعتراف بخطورة تفشي هذه الظاهرة وانعكاساتها على المجتمع والتركيب السكانية.

هذه الخطوات تعتبر إدارية في فحواها ولا تتطرق إلى المشكلة الأساسية، وهي النظام الريعي المبني على عوائد النفط والذي يعتمد على تهميش دور المواطنين إنتاجياً وسياسياً، في مقابل الاعتماد على أيدي عاملة أجنبية، هي أيضاً مهمشة الحقوق. من المفروغ منه أن دول المجلس ستحتاج إلى عمالة وافدة في اقتصاداتها نظراً لضآلة حجم سكانها ونقص بعض المهارات لديها، ولكن النقطة الأساسية هي أنّ على العمالة الوافدة أن تكون عاملاً ثانوياً مكملاً للاقتصاد المتوجه في أساسه لتنمية المجتمع، وليست المحرك الأساسي الذي يعتمد عليه الاقتصاد في نموه. ومن المهم هنا التنويه بأن توفير حقوق الوافدين الإنسانية هو جزء لا يتجزأ من هذه المعادلة، ومن الأهمية تجنب الوقوع في خطر لوم الوافدين على وضعية الخلل السكاني، والتي قد تدفع البعض إلى حالة من التعصب المتطرف الموجه إلى الوافدين. فجذور المشكلة لا تكمن في من قرر النزوح عن وطنه بحثاً عن لقمة

٢٧ كمثال أنظر:

علي الكواري، نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني (الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2005).

العيش، بل علينا أن نعي أن اساس المسألة تكمن في التركيبة الاقتصادية والسياسية التي أدت بالمجتمع إلى أن يصل إلى الوضع الحالي.

ولهذا، فعلىنا أن ننقل إلى مفهوم جديد للتنمية، بشمولية أبعاده الاجتماعية والثقافية والسياسية، وهذا يتطلب إعادة تركيب الاقتصاد إلى ما يضع بناء المواطن والمجتمع بكل أبعاده في صلب رؤية الدولة وخطواتها. فعلىنا ان نبتعد عن مفهوم التنمية الحالي المبني على النمو في الناتج المحلي عبر تدوير عوائد النفط واستقطاب اعداد متزايدة من الوافدين، مهما كانت التداعيات الاجتماعية أو السياسية. علينا أن ندرك أن ما نقوم به حاليًا هو نمو وليس تنمية، بل المشكلة أكبر من ذلك، لأنّ الوضع الحالي أقرب ما يكون إلى "تنمية الضياع".^{٢٨}

الخطوة الرئيسية لتفعيل تنمية حقيقية في المنطقة هو عبر فصل وتقليل الاعتمادية على القطاع النفطي كالعمود الرئيسي لاقتصاديات المنطقة. النقطة الرئيسية هنا هي أن القطاع النفطي يجب أن يأتي مكملًا وموازياً لمتطلبات التنمية في المجتمع، أي أنه يأتي خادماً ومكملًا لمتطلبات الشعب، لا أن يكون هو الطاغى على النظام الاقتصادي في المنطقة ومهيمنًا على بقية الأطراف. ونوعية وحدة هذه المسألة في كل دول المجلس تبين مدى أهمية التكاليف بين أقطاره لوضع حلول جذرية للمسألة. وهذا التداخل في القضايا التي تواجهها دول المنطقة هو سبب آخر لزيادة أوجه التكامل والدمج فيما بينها، بما في ذلك قضية الخلل السكاني، والذي يعتبر قضية مصيرية جامعة لكل أقطار دول الخليج العربية.

ويأخذنا هذا السياق إلى المسألة الجذرية الأخرى، والتي تعتبر أساس استفحال الخلل السكاني وغيرها من القضايا من دون معالجة لعقود من الزمن. ما لاحظناه في كل ما تم سرده سابقاً هو تغييب دور عنصر يعتبر هو الركيزة الأساسية في المجتمع، ألا وهو المواطن، والذي يعتبر صوته مهماً في تحديد أي من السياسات أو المشاريع التي تناولناها، سواء كان ذلك من ناحية المشاريع العقارية أو في السياسات العمالية أو غيرها من القضايا المحورية. في المقابل، نجد هيمنة متخذي القرار وأصحاب رؤوس الاموال المتنفذة على كل القرارات الرئيسية في الدولة، حتى أصبح الوصف الأمثل للحالة السياسية في المنطقة هو "سلطة أكثر من مطلقة، ومجتمع أقل من عاجز".^{٢٩}

بسم الله الرحمن الرحيم

أوقفوا بيع العقارات مقابل منح الإقامة

أصلحوا الخلل السكاني

مقدمة كتاب "اقتلاع الجذور"*

علي خليفه الكواري و علي فهد الزميع

"اقتلاع الجذور" ليست مجرد دراسة تحليلية و ليست دراسة اقتصادية لحجم الاستثمارات العقارية وتحويلات الوافدين، وإنما هي صرخة تأتي لتنبه وتحذير شعوب المنطقة وحكوماتها بل لتنبه العرب أجمعين، في وقت تغيرت فيه التوجهات الرسمية في بعض دول المنطقة تجاه الخلل السكاني المزمن، وأصبح الهدف المُعلن لبعض هذه الدول هو مُضاعفة عدد الوافدين على حساب دور المواطنين ونسبة مشاركتهم في قوة العمل، والتي تدنت إلى ٦% من إجمالي قوة العمل في كل من الإمارات وقطر عام ٢٠١٠. هذا بعد أن كان هدف دول المنطقة المُعلن منذ عقود هو إصلاح الخلل السكاني وإعادة دور المواطنين باعتبارهم التيار الرئيسي في دول المنطقة وهم القيادات والكوادر الرئيسية في الدولة.

فهذه الدراسة قامت برصد السياسات السكانية من أجل متابعتها في المستقبل، في وقت تفاقم فيه الخلل السكاني وتغيرت النظرة الرسمية إليه، وأصبحت دول وشعوب ومجتمعات المنطقة على مُفترق طرق وفي وضع حرج، يسير فيه الزمن ضد مصالحهم المشروعة، بل وجودهم الحيوي ومستقبل الأجيال المتعاقبة منهم.

وبذلك فإن هذه الدراسة هي تحذير وجرس إنذار أخير- ولا نقول مبكر- لشعوب أقطار مجلس التعاون وفي الدول الصغيرة منها خاصة، ينبههم للحفريات العميقة التي تجري تحت ما تبقى من بناء مجتمعاتهم العربية - الإسلامية ،

كتاب اقتلاع الجذور للدكتور عمر هشام الشهابي، صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت مايو/أيار ٢٠١٢ .*

http://www.caus.org.lb/Home/publication_popup.php?ID=4701&MediaID=1

مُنذرة باقتلاع جذور تلك المجتمعات وطمس ثقافتها ونكوص مجتمعاتها الوطنية، بسبب تفاقم الخلل السكاني وسياسات منح الإقامة الدائمة لمُشتري المساكن الاستثمارية والذين يقدرون بحوالي ٤,٥ مليون نسمة وينتظر أن يكون أغلبهم من غير المرتبطين بحاجات العمل وغير الناطقين باللغة العربية.

الأمر الذي ترتب عليه تحول "التنمية" في المنطقة إلى تنمية لضياع الهوية واقتلاع للمجتمعات الوطنية، نتيجة تدفق الوافدين بأعداد فاقت عدد المواطنين في معظم دول المنطقة. كما ترتب عليه قيام بنية اجتماعية و ثقافية هجينة مشوهة واعتماد اللغة الإنجليزية لغة رسمية في التعليم والإدارة على حساب اللغة العربية. هذا إضافة لما نلاحظه في بعض دول المنطقة من تزايد الاعتماد في اتخاذ القرار على المستشارين الأجانب وتوظيف الكوادر الأجنبية غير العربية في الإدارة العامة في وظائف قيادية، إلى جانب إدارة القطاع الخاص. ولعل هذا ما حتم تحول لغة الإدارة والتعليم إلى اللغة الانجليزية بدلا عن اللغة العربية في أغلب دول المنطقة. إن المطلوب اليوم في بعض الدول من كل مواطن يرغب في الحصول على عمل، إجادة اللغة الانجليزية. والمفارقة أنه لا يطلب من الأجانب العاملين في القطاع العام إلماما باللغة العربية.

وهذه الدراسة أيضا هي باكورة إنتاج مركز الخليج لسياسات التنمية بجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا في الكويت. وهذا المركز أسس من أجل الانتقال بدراسات الخليج لتكون دراسة للسياسات ورصد لتوجهاتها تمهيدا لمتابعتها وتقييم ما يجري على كل سياسة من سياسات التنمية من تغيرات ونتائج إيجابية أو سلبية. وسوف يتم ذلك عبر التقرير السنوي للمركز وعبر موقع المركز والندوات والمؤتمرات التي سوف يعقدها أو يشارك فيها.

وقد تم تأسيس المركز كمشروع وقفي مُشترك غير هادف للربح. و جاء في مذكرة التفاهم بين المؤسسين كما جاء في النظام الأساسي للمركز بأن غرضه هو:

دراسة سياسات ومؤسسات وأداء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الأعضاء فيه بشكل عام، وعلى وجه الخصوص في مجالات التنمية والديمقراطية والوحدة. وذلك في إطار الهوية العربية - الإسلامية الجامعة لشعوب المنطقة.

ومن أجل تحقيق هذا الغرض تم التأكيد على تحقيق الأهداف التالية:

- ١ - تحرى ودراسة ومتابعة أوجه الخلل المزمنة ومشكلات التنمية و الإصلاح والتكامل في منطقة المجلس والدول الأعضاء فيه.
- ٢ - التعرف على مؤسسات ونظم المجلس والدول الأعضاء.
- ٣ - التعرف على الخطط و السياسات العامة والقطاعية على مستوى المجلس وفي الدول الأعضاء.
- ٤ - تحليل السياسات والتعرف على توجهاتها لمعالجة أوجه الخلل المزمنة ومواجهة المشكلات ، من عدمه.
- ٥ - تقييم أداء المجلس والدول الأعضاء فيه ورصد حالة التغيير في مجالات التنمية والديمقراطية والوحدة.

ولعل بدء المركز نشاطاته بدراسة ظاهرة تفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون يُشير إلى الأهمية الإستراتيجية التي يعطيها المركز لإصلاح هذا الخلل المُزمن الذي يعمل فيه الزمن ضد شعوب المنطقة، إن هي عجزت اليوم عن الضغط من أجل إصلاحه. فعدم القدرة على إصلاح هذا الخلل هي نذير شر ومؤشر عجز مجتمعات المنطقة عن الدفاع عن هويتها ووجودها ومستقبل أجيالها المتعاقبة.

فشعوب المنطقة إن لم يمثل إصلاح الخلل السكاني المُزمن ووقف ظاهرة تفاقمه، قاسماً مشتركاً ومطلباً ملحاً لها، فإنها لن تستطيع إصلاح أوجه الخلل المزمنة الأخرى، ومنها الخلل السياسي في علاقة السلطة بالمجتمع وغياب الديمقراطية، وكذلك الخلل الأمني والخلل الاقتصادي - الإنتاجي، الذين يتطلب إصلاحهما تحول مجلس التعاون إلى إتحاد ديمقراطي يوفر شروط الأمن ومتطلبات التنمية الحميدة.

فالخلل السكاني اليوم يشل قدرة الشعوب ويقوض دورها باعتبارها التيار الرئيسي في المجتمع، ويعترض طريق إصلاح الأوضاع الواجب إصلاحها. كما يحول الخلل السكاني المواطنين إلى مجرد أقلية هامشية في السكان تعيش على المكرمات أُلتي تتطلب بالضرورة الولاء الأعمى للسلطة. ولعل هذا البعد الخطر للخلل السكاني - إلى جانب عوامل رئيسية

أخرى - هو السبب في توصيف السلطة والمجتمع في دول مجلس التعاون بأنها "سلطة أكثر من مطلقة ومجتمع أقل من عاجز".

وفي هذه المقدمة نتوقف عند موضوع دراستنا هذه " لا تقتلعوا الجذور " وموضوعها تفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون. وقد تجلّى هذا التفاقم في توجهات وسياسات وتشريعات أربع دول منذ مطلع القرن الحالي وبشكل خاص منذ ٢٠٠٤. فقد توسعت البحرين وعمان وقطر والإمارات في بناء المساكن الفاخرة بهدف بيعها لغير المواطنين والوافدين للعمل، مقابل منح المشتري وأسرته أقامت دائمة خارج نظام تأشيرات العمل للوافدين.

وتوضح دراسة "لا تقتلعوا الجذور" لأول مرة، النتائج الراهنة لسياسات التوسع في بناء المدن والأحياء السكنية الفاخرة بقصد بيعها لنخبة العولمة مقابل منح أقامت دائمة لمشتريها وعائلاتهم.

ويبين الجدول (٢) في الدراسة بأن عدد هذه الوحدات السكنية يقدر بأكثر من مليون وثلاثمائة مسكن تستوعب أكثر من أربعة ملايين وثلاثمائة ألف نسمة في كل من الإمارات وقطر وعمان والبحرين. هذا في حين أن إجمالي عدد المواطنين في الدول الأربع هو ثلاثة ملايين وستمئة ألف نسمة فقط.

وإذا كانت هذه المساكن في أغلب الدول مازالت قيد الإنشاء، معروضة للبيع من قبل المستثمرين والمضاربين، فإن الإحصاءات المتوفرة عن دبي وهي أكبر أسواق بيع العقارات مقابل الإقامة تُبين وفقاً للدراسة بأن ٢٤% من المشتريين هم من الجنسية الهندية يليهم مواطني بريطانيا بنسبة ٢١% ومن ثم باكستان وإيران بنسبة ١٢% لكل منهما. أما نسبة المشتريين من العرب فإنها نسبة لا تذكر. وكما تقول الدراسة "تدنى نسبة العرب ليس بالشيء المستغرب إذا ما لاحظنا أن اهتمام الشركات لا ينصب على العرب. فنسبة كبيرة من هذه الشركات لا تملك حتى موقعاً إلكترونيّاً باللغة العربية وتكتفي باللغة الإنجليزية فقط" (١).

ولعل فكرة ترويج بيع العقارات أو بيع حق الانتفاع بها مقابل منح الإقامة، هي أمر عجيب و من المستغرب أن تأخذ به حكومات أربع من دول المنطقة.

أما الشركات والمكاتب الأجنبية التي روجت لهذه البدعة وصاغت الرواء والإستراتيجيات "الوطنية" ومخططات المدن واقترحت تشريعات ربط بيع العقارات بالإقامة، فإنها تستحق برأة اختراع تغيير تركيبة سكان بلدان وطمس هويتها، لصالح هجرة تقتلع ما تبقى من جذور مجتمعات شرق الجزيرة العربية. تلك المجتمعات التي أنهك مجتمعاتها الخلل السكاني المزمّن وجعل أوطانها غريبة عن هويتها ولغتها. وأضحى دور المواطنين فيها هامشي يتلاشى، بعد أن أصبحوا مجرد جالية من سائر جاليات السكان وليس بالضرورة أكبر الجاليات.

كما أخذت مدن المنطقة تخطو في الطريق الخطر الذي يراد لها، لتصبح مدن "سائبة" متحولة ، مدن الترانزيت التي ليس لها تاريخ ولا هوية، تتحول وفقاً لسكانها المتغيرين المغتربين (٢).

وجدير بالذكر أنه لا توجد دولة ذات سيادة في العالم قد ربطت بيع العقارات فيها بمنح الإقامة لمشتريها وعائلاتهم. ولو عملت على سبيل المثال الدول الأوروبية بمثل هذه السياسة، لتدقق عليها سكان بالملايين يطلبون الإقامة الدائمة فيها. ولكن ما نلاحظه أن دول العالم كافة تربط زيادة السكان فيها إن هي رغبت في ذلك، باحتياجاتها الحقيقية الوطنية، وبقدرة مجتمعاتها على استيعاب المهاجرين ودمجهم في ثقافة المجتمع والتحدث بلغته.

أن اختيار المهاجر والتصريح له بالإقامة في دائرة الحضارة الغربية على سبيل المثال، هو حق من حقوق الدولة تقوم به وتدقق فيه سفاراتها بكل حرص وعناية، مراعية في ذلك تأثير الاختيار على ثقافة المجتمع ولغته ومصالح شعوبها وقدرة مجتمعاتها على الاستيعاب، ولا تترك ذلك لأختيار لمسوقي ومروجي عقارات أو صاحب عمل لا يأخذ في العادة المصلحة الوطنية في الاعتبار عند قرار الاستقدام، وإنما يراعي بشكل طبيعي- مصلحته وربحيته الخاصة الأنية.

وهذا هو فرق جوهرى بين الوافدين للعمل في المنطقة حيث يقتصر دور الدولة على التصريح بالعدد والجنسية، ويترك اختيار الأفراد المتقدمين لصاحب العمل وتفضيلاته الاقتصادية، وبين المهاجرين إلى الدول الأخرى التي تقوم الدولة باختيار الأفراد المتقدمين مباشرة في حالة الحاجة- ولا تفوض صاحب عمل في اختيار الوافدين. وفي هذه الحالة تختار الدولة وفق سياسات وخطط تعبر عن مصلحة وطنية مدروسة يقرها المجتمع عبر مؤسساته الديمقراطية. هذا إلى جانب الاختلاف الجوهرى الرئيسى المتمثل في فرق نسبة المواطنين في السكان وفي

قوة العمل التي لا تتجاوز ١٠% عند الآخرين وقد فاقت ٩٠% في بعض دولنا وهي في ازدياد.

والمؤلم حقا أن كثيرا ممن يدعون بحق جميع الوافدين في إقامة الدائمة وحق معظمهم في اكتساب الجنسية على حساب دور المواطنين وأمنهم الوطني وحقوقهم المشروعة، لا يأخذون هذه الفروق الجوهرية ولا يوصفون ما هو حاصل في دول المنطقة بأنه خلاا سكانيا يجب إصلاحه أولا، قبل النظر في حق الإقامة الدائمة ومن ثم اكتساب الجنسية بعد أن يكون اختيار المقيمين قد تم من قبل الدولة – وليس الكفيل- ووفق معايير الاندماج في المجتمع وقدرة المجتمع على استيعاب الوافدين. أن هذا الطرح المريب، حقا يراد به باطل وعلى حكومات المنطقة وشعوبها أن تصلح الخلل السكاني بشكل عاجل وتدرجي قبل أن يتحول إلى كارثة اقتلاع لمجتمعات المنطقة وضياح لهوية شعوبها وطمس للغتها وثقافتها العربية.

وفي كل الأحوال لا نجد اليوم دولة في العالم تسعى لجذب سكان يفوق عدد مواطنيها. بل إن ما نجده في كل دولة مسئولة تجاه مواطنيها هو وضع للقيود الشديدة على تدفق الهجرة واستقرار الوافدين فيها حفاظاً على هوية الدولة ومصالح مواطنيها. ولعل بروز الموقف من تدفق الهجرة و ضبط تركيبها الثقافي والسعي للحد منها في الدولة الأوربية، باعتباره أحد السياسات التي تشكل برنامج والتزام كل حزب يسعى للحصول على الأغلبية في الانتخابات، تشير إلى إدراك العالم لتبعات الهجرة ومخاطرها على المجتمعات المستقدمة لها، إن لم تكن قدرة على استيعاب الوافدين ثقافيا وتحقيق اندماجهم في المجتمعات الوطنية.

هذا في وقت لم تصل فيه نسبة الوافدين في أي من تلك الدول إلى ٢٠% من إجمالي السكان. فكيف يمكن قبول زيادة السكان بصرف النظر عن حاجة المجتمع و فوق طاقة استيعابه في دول يتراوح فيها عدد الوافدين بين ٤٠ إلى ٩٠% من إجمالي السكان. أما نسبتهم في قوة العمل فإنها تفوق ذلك.

إنه غريب بل عجيب ما نراه من سياسات سكانية وتشريعات رسمية في أربع دول من دولنا المختلة سكانياً، حيث يتم تشجيع زيادة السكان بما يفوق عدد المواطنين عن طريق التوسع العقاري وترويج بيع العقارات بمنح الإقامة الدائمة لمشتري العقارات، بصرف النظر عن حاجة المجتمع وقدرته على الاستيعاب الاجتماعي للمقيمين الدائمين الجدد، ودون اعتبارات للغته العربية وهويته العربية – الإسلامية الجامعة.

وكما تشير الدراسة، فإنه من المهم التنويه بأن التعاطي مع مسألة الوافدين وتوفير حقوقهم الإنسانية والاقتصادية هو جزء لا يتجزأ من هذه المعادلة، ومن الأهمية تجنب المواطنين الوقوع في خطر لوم الوافدين على الوضعية التي وصلت إليها التركيبة السكانية في المنطقة، والتي قد تدفع البعض إلى حالة من التعصب المتطرف الموجه في الأساس إلى الوافدين كأساس المشكلة. فجذور الوضع لا تكمن في من قرر النزوح عن وطنه وأهله بحثاً عن لقمة العيش، فمن الطبيعي أن يبحث الإنسان عما يوفّر له ولعائلته حياة أفضل. بل علينا أن نعي أن جذور المسألة تكمن في التركيبة الاقتصادية والسياسية التي أدت بالمجتمع إلى أن يصل إلى النظام الاقتصادي الحالي، المبني على استقطاب العمالة الوافدين بأعداد متزايدة تفوق قدرته على الاستيعاب.

ولعل نظرة تاريخية سريعة على تصاعد الخلل السكاني المزمّن في دول المنطقة تُشير إلى خطورة تفاقمه عن طريق ربط بيع العقارات بالإقامة الدائمة. هذا إضافة إلى الضغوط من أجل منح الإقامة الدائمة ومن ثم الجنسية للعمالة الوافدة ولم شمل أسرها.

فالخلل السكاني في دول المنطقة برز كظاهرة منذ الطفرة النفطية الأولى في عام ١٩٧٤. وارتفعت الأصوات المحذرة وارتفعت الشعارات الرسمية في خطط "التنمية" مؤكدة على ضرورة إصلاح الخلل السكاني.

وفي "مشروع الإطار العام لإستراتيجية التنمية والتكامل الذي أعدته جماعة من أبناء المنطقة عام ١٩٨٣ بناء على طلب الأمانة العامة لمجلس التعاون (٣)، كان الهدف الإستراتيجي الثاني للإستراتيجية هو " تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها ". وكان مقترح الوثيقة هو تخفيض قوة العمل الوافدة في دول المجلس من ٢,٢ مليون عام ١٩٨١ إلى ١,٢ مليون بعد عقدين من الزمن عام ٢٠٠٠، حيث يتوقع ارتفاع قوة العمل المحلية من ١,٨ مليون عام ١٩٨١ إلى ٦,٥ مليون عام ٢٠٠٠. وبذلك كان يتوقع انخفاض نسبة الوافدين في قوة العمل من ٥٤,٥% من إجمالي قوة العمل في دول المنطقة عام ١٩٨١ إلى ١٥,٩% عام ٢٠٠٠.

وجدير بالذكر أن " الإطار العام لإستراتيجية التنمية والتكامل " كان يستهدف رفع قوة العمل المواطنة في كل من أقطار المجلس بين عام ١٩٨١ وعام ٢٠٠٠ إلى النسب التالية: الإمارات من ١٣,١% إلى ٥٠% مع ارتفاع إجمالي قوة العمل من ٤٧٥ ألف إلى ٤٨٤ ألف: البحرين

من ٤١,٦% إلى ٨٥% مع ارتفاع إجمالي قوة العمل من ١٣٧ ألف إلى ٢٤٠ ألف: السعودية من ٥٧% إلى ٩٠% مع ارتفاع إجمالي قوة العمل من ٢,٥ مليون إلى ٥,١ مليون: عمان من ٤٦,٧% إلى ٨٦,٢% مع ارتفاع إجمالي قوة العمل من ٢٤٥ ألف إلى ٧٢٤ ألف: قطر من ٢١,٥% إلى ٥٢,٥% مع ارتفاع إجمالي قوة العمل من ١٢١ ألف إلى ١٣٢ ألف: وأخيراً الكويت من ٢١,٥% إلى ٦١,٣% مع ارتفاع إجمالي قوة العمل من ٤٨٠ ألف إلى ٦٧٠ ألف.

ومما يؤسف له أن مجلس التعاون والدول الأعضاء فيه لم تأخذ الخلل السكاني مأخذ الجد ولم تسعى لإصلاحه طوال عقدين من الزمن من ١٩٨٣ إلى عام ٢٠٠١. هذا بالرغم من الانخفاض الذي شهده إنتاج النفط وانخفاض أسعاره وتراجع عائداته طوال هذين العقدين.

ففي عام ٢٠٠١ أرتفع سكان المنطقة إلى ٣٤,٩ مليون نسمة نسبة المواطنين فيهم لا تتعدى ٦٤,٨% بعد أن كان إجمالي عدد السكان عام ١٩٧٥ لا يتعدى ١٠,٢ مليون ونسبة المواطنين ٧٤%. أما قوة العمل الوافدة في المنطقة بين عام ١٩٧٥ وعام ٢٠٠٠ فقد ارتفعت من ٤٥% عام ١٩٧٥ إلى ٦٤,٨% من إجمالي قوة العمل عام ٢٠٠١ (٤)

هكذا كان الوضع حتى عام ٢٠٠٠، خلل سكاني مزمن ومتصاعد بسبب استقدام عمالة وافدة كثيفة وغير مهنية في معظمها. وكان الخطاب الرسمي يؤكد أنها عمالة مؤقتة وسوف يعود أغلبها تدريجياً، مكرماً إلى بلده بعد أن تحل العمالة المواطنة المتصاعدة والمؤهلة مكان أغلب الوافدين. وكانت سياسات السعودية والتقطير وأخواتها هي شعارات وزارات العمل في دول المنطقة. كما كانت معالجة الخلل السكاني أحد بنود جدول أعمال مكتب وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون الذي يتخذ من البحرين مقراً له.

ولكن الغريب أن المواطنين فوجوا بسياسات وتشريعات التوسع العقاري وبيع المساكن الاستثمارية مقابل منح الإقامة الدائمة لمشتريها في البحرين وقطر والأمارات وعمان. وبذلك انتقل الخلل السكاني التقليدي المزمن والمتصاعد إلى حالة من التناقض، شكلت ضغوطاً على حقوق مواطني دول المنطقة وحق شعوبها في أن تكون هي التيار الرئيسي في المجتمع تصون لغتها وتحافظ على هويتها العربية-الإسلامية. كما إنها سممت العلاقة الإنسانية بين المواطنين والقادمين للعمل الذين ليس لهم ذنب سواء وجودهم للعمل في المكان الخطأ وفي الوقت الخطأ.

ففي عام ٢٠٠٨ لوحظ تدني نسب المواطنين في إجمالي السكان وفي قوة العمل بسبب التوسع الخطر في الإنشاءات العقارية وما تتطلبه من بنية أساسية مادية واجتماعية، لاستقبال مشتري المساكن الفاخرة من خلال ترويج بيع العقارات بمنح الإقامة الدائمة لمشتريها. و بذلك وجدنا أن سكان الإمارات أرتفع من ٣,٥ مليون نسمة عام ٢٠٠١ إلى حوالي ٨ مليون وانخفضت بذلك نسبة المواطنين في إجمالي السكان من ٢٠% عام ٢٠٠١ إلى حوالي ١٠% عام ٢٠٠٨، وتدنت نسبتهم في قوة العمل إلى ٨,٧%.

وفي قطر أرتفع عدد السكان عام ٢٠٠٨ إلى ١,٥ مليون مقارنة بحوالي ٧٠٠ ألف عام ٢٠٠٤. وتدنت نسبة المواطنين في السكان في نفس الفترة من ٢٩% عام ٢٠٠٤ إلى ١٦% عام ٢٠٠٨ في غضون خمس سنوات بسبب التوسع في الإنشاءات وبناء المساكن من أجل بيعها مقابل منح الإقامة الدائمة لمشتريها.

وفي البحرين كانت المفاجئة حيث زاد عدد سكان البحرين بنسبة ٤٢% خلال عام واحد حيث أرتفع عد السكان من ٧٤٢ الف في عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من مليون وخمسة آلاف في عام ٢٠٠٧. وتدنت نسبة المواطنين في إجمالي سكان البحرين من ثلثي السكان إلى أقل من نصفهم بالرغم من تجنيس حوالي ٨٠ ألف نسمة في عام ٢٠٠٧، الأمر الذي أدى إلى أن تكون نسبة زيادة عدد المواطنين ١٥% في عام واحد، هذا بينما الزيادة الطبيعية في عدد المواطنين لا يمكن ان تتعدى ٣% (٥).

هذا هو موضوع دراسة " لا تقتلعوا الجذور " المتمثل في مخاطر استمرار الخلل السكاني التقليدي المزمّن، وتفاقمه أخيرا نتيجة سياسات وتشريعات غير مسبوقه، تربط بيع العقارات بمنح الإقامة الدائمة لمشتريها وأسره بصرف النظر عن حاجة العمل إليهم.

و هي دراسة تكشف المأساة بالنسبة للمواطنين والمستقدمين سواء وتحذر من الكارثة، وإذا لم تدرك شعوب المنطقة وحكوماتها هذا الخطر وتعمل على معالجته بشكل تدريجي وإنساني وحازم وعاجل يصون حقوق المواطنين والوافدين المشروعة، يبدءا بوقف سياسات وتغير تشريعات ربط بيع العقارات بمنح الإقامة الدائمة لمشتريها. وفي نفس الوقت إصلاح الخلل السكاني التقليدي المزمّن وطبيعيا من خلال العمل بشكل مخطط ومنظم على زيادة نسبة المواطنين في السكان وفي قوة العمل بين ١ إلى ٢ % سنويا وذلك باتخاذ الإجراءات الفعالة واختيار الآليات السليمة المناسبة لتحقيق ذلك الهدف الكمي المؤدي إلى

إصلاح الخلل السكاني وإصلاح وإعادة الدور الرئيسي في المجتمع للمواطنين ومشاركتهم
الفعالة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة، بما يصون هويتهم ويحفظ مصالحهم و
يعيد للغتهم وثقافتهم العربية-الإسلامية أأاعتبار. وفي نفس الوقت يؤسس لعلاقة إنسانية تعاونية
بين المواطنين والوافدين عندما يكون حجمهم ونسبتهم في السكان وفي قوة العمل في حدود
استيعاب المجتمع وحاجته الضرورية.

وفي الختام لا يفوتنا أن نؤكد بأن هذه الدراسة الجديدة في مضمونها، تمثل جيلا من
دراسة السياسات في المنطقة وقد إنشاء مركز الخليج لسياسات التنمية للقيام بها. وثابر مدير
المركز الزميل الدكتور عمر الشهابي مشكورا حتى أنجزها بجهود لا تعرف الكلال عندما تكون
الدراسة قضية.

والله من وراء القصد

مركز الخليج لسياسات التنمية

علي خليفه الكواري و علي فهد الزميع

.....